

في الواجهة

مبادرة إبراهيم: إخراج الجميع من عنق الزجاجة

آخر لوقت إضافي، فغفا ولا يزال لدى الأمانة العامة لمجلس الوزراء منذ 31 كانون الأول 2014. لا أحد يختلف على النص، بل ثمة من يسعه حمله بين يديه والتحرّك به لتفكيك العقد المحيطة به، على نحو يفتح الأبواب ليس على إخراج المؤسسة العسكرية من الجدل السياسي فحسب، بل إخراج مجلسي الوزراء والنواب من الأصابع التي تقبض على عنق الزجاجة.

في الأفكار الأولى لاقتراح اللواء إبراهيم، القابلة لتعديل الجوانب التقنية فيها، المعطيات الآتية:

- 1 - فصل سن التقاعد عن سني الخدمة على نحو لا يربط بينهما، بحيث يصير إلى رفع سن التقاعد دونما من سني الخدمة.
- 2 - اعتماد مبدأ ما يسمى الترشيق، القائل بتجميد قاعدة الترقية الحكيمة كل ثلاث سنوات تفادياً للتلخمة المشكو منها.
- 3 - اتسام الاقتراح بالشمولية، فلا يرتبط بإفادة شخص دون سواه ما يكسبه طابعاً شخصياً إلى حد.
- 4 - الإبقاء على حوافز الاستقالة للضباط بغية تسهيل مغادرتهم الوظيفة، فلا تتراكم أعدادهم في رأس السلم أكثر مما يحتمل.
- 5 - اعتماد القاعدة الشائعة في معظم جيوش العالم بربط الرتبة بالوظيفة. لا عميد بلا وظيفة، كذلك حال سائر الرتب من فوق إلى تحت. عندما تشغر وظيفة يُرقى الضابط إلى رتبة أعلى كي يحل فيها. سوى ذلك تخيخ الحوافز الاستقالة من المؤسسة العسكرية بالرتبة التي تلوها مباشرة. لا تسمى المشكلة ثقيلة الوطأة عندما يكثر عدد الضباط ذوي رتبة لواء أو عميد أو سواهما وهم في بيوتهم، لا داخل الجيش الذي لا يسعه في الوقت الحاضر سوى استيعاب ما يقرب من 150 إلى 200 عميد فقط.

مجلس الوزراء بتأجيل تسريح الضباط الثلاثة الكبار، سقط اقتراح نادر الحريري مدير مكتب الرئيس سعد الحريري على طاولة الحوار السنوي - الشيعي قبل أقل من أسبوعين، بعدما افتقر إلى موافقة الرئيس نبيه بري والنائب وليد جنبلاط على ترقية عمدها إلى ألوية؛ من بينهم قائد فوج المغاوير العميد شامل روكز، في نطاق صفقة تقضي أيضاً بملء الشغور في المجلس العسكري. لا دور لمجلس الوزراء المنقسم على نفسه، والعقد الاستثنائي لمجلس النواب في خبر كان. لم يعد قيد التداول سوى أفكار المدير العام للأمن العام بحظوظ أفضل من سواها، من خلال خطة مثلثة الهدف: إنهاء الخلاف على التعيينات العسكرية والأمنية، تحريك مجلس الوزراء وإعادة الروح إلى مجلس النواب بإعادة فتح أبوابه.

ترمي خطة اللواء إبراهيم إلى تعديل المادة 56 في قانون الدفاع، المتعلقة بتسريح الضباط، بحيث ترفع سن التقاعد ثلاث سنوات، وإن يكن ثمة من يفضل سنتين فقط. هي المادة نفسها في مشروع أعدته قيادة الجيش قبل أكثر من سنتين، ووضع وزير الدفاع سمير مقبل في جوارره ثمانية جان قهوجي وضعه في جوارر

مجلس الوزراء أقرب إلى ما يشبه الشارع.

وظيفته تكريس الانقسام فحسب. خارجه، في الشارع يخاض في الحلول. مرة في طاولة حوار سني - شيعي، وأخرى في اجتماعات ثنائية. مجلس الوزراء مجتمعاً - لا وزراء عازبين قلة - آخر فت يعلم

نقولاً ناصيف

لم يعد أحد ينظر أي مخرج لازمة انقسام السلطة الإجرائية من داخل مجلس الوزراء. أفكار وفيرة تنوخي الحلول، تبحث في الخارج بغية رفع يد الرئيس ميشال عون عن عنق الزجاجة وسدتها. في قلب الزجاجة حبس ثلاث مؤسسات دستورية تبعاً: رئاسة الجمهورية ومجلس النواب ومجلس الوزراء. تسوية تحرير السلطتين الاشتراعية والإجرائية سهلة، إذا اقترنت بتفاهم على مرحلة ما بعد التعيينات العسكرية والأمنية التي لا تبدو أنها باتت وراء رئيس تكتل التغيير والإصلاح، أو تقبل فرضها عليه، بل أضحت بين أيدي أصحاب تأجيل تسريح الضباط الثلاثة الكبار أشبه بعارضة خشبية في فم تمساح، عطلت فكاه. على نحو كهذا من غير المتوقع، في وقت وشيك، حلحلة أزمة الانقسام تلك، إلا إذا...

إلى الآن، لا باب على حل الحد الأدنى سوى الأفكار التي يتداولها المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم بين الأفرقاء المعنيتين. سقطت التعيينات العسكرية في

التفاهم على المبادرة يشق الطريق إلى العقد الاستثنائي للمجلس

ماذا عن إيران؟

عاهر محسن

إن كانت التقارير تتكاثر، في الصحافة العالمية، عن تأثير انخفاض أسعار النفط على المالية السعودية، ودخول موازنتها في عجز باهظ، مع توقعات بأن يستمر عهد النفط الرخيص لسنوات قادمة، فماذا بشأن روسيا وإيران؟ هما أيضاً دولتان مصدرتان للنفط، تعتمدان عليه بشكل أساسي لتمويل إنفاقهما الحكومي، وهما تمتلكان احتياطات مالية وأرصدة تقل بكثير عن حجم الفوائض المالية السعودية.

في روسيا، وهي ليست موضوعنا اليوم، يجري التفاوض على سبل التعامل مع الأزمة عبر الجدلالات السياسية والاقتصادية التي تحيط برسم موازنات السنوات القادمة. والخطط تتراوح بين إجراء تخفيضات كبيرة على الموازنة في السنتين المقبلتين، مقابل الحفاظ على الاحتياطات المالية واستخدامها في ما بعد، وبين تجنب الاقتطاع من الموازنة في السنة الأولى، واللجوء إلى الفوائض المالية لتغطية العجز، وترك مهمة «الترشيح» للسنوات القادمة. وبين توزيع الاقتطاعات - وأرصدة الصندوق السيادي - بالتساوي على السنوات الثلاث القادمة.

أما في حالة إيران، فإن المقارنة مع السعودية لا تجوز لأسباب عدّة، منها أن هناك فرقاً كبيراً بين أن يمثل النفط 50 إلى 60 في المئة من عائدات الحكومة (كما هي الحال في إيران) وبين أن تعتمد عليه الموازنة كمصدر وحيد يشكل أكثر من تسعين في المئة من عائداتها (كما في السعودية وفنزويلا والعراق). ولكن أكثر المراقبين الذين يتابعون الاقتصاد الإيراني عبر أدبيات صناعة الطاقة والتقارير الصحافية، ينطلقون من افتراضات خاطئة - أصلاً - عن العلاقة بين النفط والاقتصاد الإيراني، ودور الصادرات البترولية فيه.

في أكثر الكتب الجديدة عن اقتصاد إيران، يبدأ الاقتصاديون حديثهم عن النفط، كما فعل جواد صالح - أصفهاني في نصّ عن النفط والتنمية، بالتحذير من «خرافة النفط». «الخرافة» هذه تتلخص بالمبالغة في تقدير الأهمية (القائمة والمحتملة) لمداخل النفط في الاقتصاد الإيراني. حتى على المستوى الشعبي الداخلي، يقول صالح - أصفهاني، يتوهم الكثير من المواطنين أن إيران، باعتبارها «دولة نفطية»، كالسعودية أو الإمارات، فهي «ثرية» مثلهما، وأن من المفترض أن يؤمن تصدير النفط مستوى الرخاء والاستهلاك نفسه الذي يرونه في الخليج. وإذا ما وجد المواطن فقراً وحرماناً وانعداماً للمساواة في بلده، فهو يفترض أن ذلك سببه سوء استخدام الثروة، أو هدرها عبر الفساد وغيره.

في الحقيقة، يوضح صالح - أصفهاني أن العائدات النفطية الإيرانية، في العقود التي تلت الثورة، لو جرى توزيعها على السكان، لما زادت حصة الواحد منهم على 500 دولار سنوياً (وفي الكثير من السنوات، أقل من 300 دولار، مقارنة بأكثر من 10 آلاف دولار للفرد السعودي) لا تكفي لتحقيق «الرخاء» والتنمية؛ بل إن هذه العائدات لو ذهبت كلها للاستثمار ولم يحوّل قرش واحد منها للاستهلاك ودفع الرواتب، فهي لا تكفي حتى لتوليد كم الوظائف التي يحتاج إليها المجتمع الإيراني سنوياً.

طوال سنوات التسعينيات، كان دخل تصدير النفط في إيران لا يزيد على عشرين مليار دولار سنوياً. وحين ارتفعت الأسعار وبدأ البلد بالاستفادة من الطفرة، نزلت عليه العقوبات المالية والأوروبية، منذ عام 2011، لتخفص صادراته إلى النصف. بمعنى آخر، فإن إيران لم «تعتد» عائدات النفط المرتفعة التي استفادت منها الدول المصدرة في السنوات الأخيرة (عام 2009، كان متوسط سعر البرميل 55 دولاراً، أي كالسيوم، وعام 2010، آخر سنة صدرت إيران فيها إنتاجها بـ «حرية» - كان المتوسط 75 دولاراً، وكانت الحكومة تحقق فوائض في ميزانيتها). بل يمكن القول إن الثروة الغازية، التي لم تحقق عوائد تصدير كبيرة ولكنها أمنت طاقة رخيصة للبلد واستبدلت جزءاً مهماً من استهلاك الوقود فيه وحفرت صناعات محلية وتصديرية رابحة كالبتروكيماويات والصلب، كانت أكثر أهمية للاقتصاد الإيراني وحيويته من المورد النفطي خلال العشرية الأخيرة.

أنت، كدولة عالم ثالثة غير صناعية، تحتاج إلى العملة الصعبة التي يؤمنها النفط لسببين أساسيين: تغطية كلفة الاستيراد، وتمويل عمل الحكومة وخطوطها. في إيران، على الرغم من ارتفاع أسعار النفط، فإن مجمل استيراد البلد (بسبب مزيج من العقوبات والافتقار الذاتي) يتراوح بين ستين وسبعين مليار دولار منذ سنوات، فيما تضاعف في السعودية، وسكانها أقل من ثلث سكان إيران، إلى أكثر من 180 مليار دولار. منذ عام 2013، حذّر باتريك كلاسون، مدير مركز واشنطن - الصهيويني. لدراسات الشرق الأدنى، من أن العقوبات النفطية على إيران لن تحقق الأثر «المرتجى» منها، لأن الصادرات غير النفطية، وحدها، صارت قادرة على تغطية قسم مهم من فاتورة الاستيراد، وهي في ارتفاع، لأن المجتمع الإيراني، ببساطة، ينتج جزءاً كبيراً من حاجياته.

حتى نفهم الفرق بين حالتي إيران والسعودية، يكفي أن ننظر إلى أرقام الموازنة. قدّم روحاني، لعام 2014 - 2015، موازنة تشغيلية حجمها 88 مليار دولار، وأكثر بكثير للسنة القادمة (ثلث الموازنة، تقريباً، يأتي من عائدات النفط، وثلث من الضرائب، والباقي من عائدات بيع شركات وأسهم تملكها الحكومة). أما في السعودية، فالميزانية - التي تعتمد بشكل كلي على النفط - قد بلغت ثلاثة أضعاف هذا الرقم، مع عجز متوقع يفوق 140 مليار دولار!

الكثير من المنشورات الاقتصادية - وخاصة في الغرب - عن دول كإيران وروسيا يتأثر بالظروف السياسية، ويخلط بين التحليل والدعاية. كالكلام عن انهيار الانتاج النفطي الإيراني «قريباً» بسبب سوء الإدارة وقلة الاستثمار (وهي تحليلات تتكرر، بالحرف، منذ أكثر من عشرين سنة)، وصولاً إلى الجداول التي تنتشر في الصحافة الغربية - منذ عام 2008 - عن «حاجة» روسيا وإيران وغيرهما إلى سعر معين للنفط بغية موازنة نفقاتها - وهي طريقة تبسيطية، مخلة، لفهم الاقتصاد والميزانية وكيفية عملهما. هذه النظرة التسطحية هي التي تمنع بعض المراقبين من التفريق بين اقتصادات معقدة، تملك الحكومة فيها وسائل لمداواة تغير الأسعار، وخفض الميزانية، والتحكم في الانفاق الاجتماعي، وبين دول، كالسعودية، يتحكم فيها الربح ولا تتحكم فيه. المسألة ليست في سعر النفط، بل هي في طبيعة الاقتصاد، وبنية الانتاج، ونمط حياة المجتمع.

البحيد
#استجواب_تحسين_الخطاب
الإثنين 08:40 PM